Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Novembre 2011
15 نونبر 2011

رسالة الأمة

ملاحظة

تتالف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الأعضاء التاليين:

- الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يضطلع بكتابة اللجنة
- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
- ممثل عن الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
- خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Les observateurs prennent place

● 4.000 observateurs ont été accrédités par le comité national, en plus d'une vingtaine de députés de l'UE

PAR **YOUNES BENNAJAH**

Les observateurs seront l'une des pièces maîtresses de l'évaluation finale du climat dans lequel se dérouleront les législatives du 25 novembre. Le comité national des accréditations a annoncé avoir donné son feu vert pour 4.000 représentants neutres au sein des bureaux de vote le jour du scrutin. Le nouveau cadre légal qui a été instauré semble ne prêter à aucune confusion quant aux missions de ce nouveau «corps» qui bénéficie d'une protection légale accrue afin de mener à bien sa mission. La loi 30-11 votée à l'unanimité a donné plus de visibilité à l'action des observateurs qui restaient souvent très timides dans leurs appréciations et surtout dépourvus du statut adéquat pour remplir leurs rôles. La mission ne se limite pas à rapporter le comportement des divers acteurs à l'intérieur des bureaux de vote, mais les ONG qui ont été sélectionnées devront surtout se prononcer sur le déroulement des opérations électorales. Le CNDH sera le pivot de l'opération, selon les nouvelles mesures de la loi 30-11, avec un rapport attendu du conseil présidé par Driss El Yazami à l'issue du scrutin et qui devra donner une appréciation objective sur le renouvellement de la chambre de représentants. Les instances de l'observation qui seront mises en place auront aussi un rôle à jouer pour tout ce qui pourra entacher le jour du scrutin, essentiellement l'enregistrement des défaillances au niveau de la vérification de l'identité, la poursuite illégale de la campagne le jour du scrutin, ou encore l'usage non systématique des marques d'encre pour les votants.

Revue de Presse du Conseil National des droits de

الصباح
يومية مغربية شاملة

اللجنة الوطنية لاعتماد ملاحظي الانتخابات تشرع في عملها

اعتمدت 16 هيأة وطنية وأجنبية و4000 ملاحظ سيشرفون على عملية الملاحظة

صادقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات على لائحة نهائية من 16 هيأة وطنية وأجنبية انتدبت نحو 4000 ملاحظ للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات.

واعتمدت اللجنة، المحدثة بموجب القانون 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات الهيات الوطنية التي لها تجربة في ملاحظة الانتخابات ويأتي على راسها النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والهيأة المغربية لحقوق الإنسان والتحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، وجمعية مبادرات حضرية (البرنامج التشاركي المغرب)، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المراة، وجمعية إبداعات نسائية، وجمعية حركة التويزة فرع ابن جرير.

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية فقد تم منح الاعتماد لكل من المعهد الوطني الديمقراطي، شبكة الانتخابات في العالم العربي، ومنظمة (Gender)، ومجموعة الأبحاث الدولية للدراسات النائلة وعبر الإقليمية.

من جهة أخرى، رفضت اللجنة اعتماد جملة من الهيئات نظرا لعدم توفرها على الشروط المنصوص عليها في القانون المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات، علما أن اللجنة استبعدت الترشيحات الفردية ولم تنظر إلا في الطلبات المقدمة من قبل الهيات كما ينص على ذلك القانون المشار إليه.

وبدات اللجنة في تنظيم دورات تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات، وستتولى إحالة التقارير التي تتوصل بها من الجهات التي قامت بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات إلى السلطات العمومية المعنية.

في السياق ذاته، نص القانون المنظم للملاحظة الانتخابية على انه يحق للملاحظ الانتخابي المعتمد حرية التنقل عبر سائر أرجاء التراب الوطني للقيام بمهام الملاحظة الانتخابية التي اعتمد من اجلها؛ وحضور مختلف التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية؛ وإمكانية إجراء اللقاءات والمقابلات مع مختلف المتدخلين في العملية الانتخابية بشكل يمكنه من وضع خلاصات لعمله، وتقديم توصياته المقترحة في الموضوع، من خلال صياغة تقارير تحال على اللجنة السالفة الذكر.

كما خول هذا القانون للملاحظ التواصل مع مختلف وسائل الإعلام العمومية، لكن بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، في مقابل هذه الحقوق طوق المشرع الملاحظ في الاستحقاقات القادمة بستة التزامات، وهي ضرورة الإدلاء ببطاقة الاعتماد للسلطات العمومية ولرؤساء مكاتب التصويت كلما طلب منه ذلك وحمل الشارة التي تعدها اللجنة بغاية التعريف بهويته؛ والتزام الموضوعية والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها؛ وعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت؛ وعدم الإخلال بالنظام العام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، وعدم التدخل اثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية واحترام سيادة الدولة ومؤسساتها والقوانين والانظمة الجاري بها العمل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وعدم إصدار أي بيان او بلاغ أو تعليق او تصريح لوسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية أو البصرية او الإلكترونية قبل انتهاء العمليات الانتخابية، وقبل إعلان النتائج النهائية العامة للاقتراع.

وفي حالة الإخلال بهذه المقتضيات، تسحب من الملاحظ البطاقة الخاصة للاعتماد وكذا الشارة المسلمة له من طرف اللجنة المعنية، ويمنع عليه فورا القيام بمهام الملاحظة إذا قام بخرق احكام البندين الأول والثاني من المادة 17، ويبلغ قرار السحب والمنع إلى الجهة المعتمدة التي اقترحت الملاحظ المخالف، ويتم تنبيهها بضرورة تقيد ملاحظيها بالميثاق الوارد في المادة 14 من هذا القانون.

رشيد باحة

وفد من الملاحظين الدوليين للانتخابات بالرباط (عبد المجيد بزيوات)

Revue de Pr

الخبر
AL KHABAR

مراقبة

هيأة حقوقية تقاضي المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عبد الصمد بنعباد

ينتظر أن تعقد المحكمة الإدارية في الرباط جلسة غدا الأربعاء للنظر في الدعوى القضائية التي رفعها المركز المغربي للحريات والحقوق ضد قرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لاعتماد ملاحظة الانتخابات، بعد رفض الطلب الذي تقدم به المركز لمراقبة الانتخابات.

وحسب بيان المركز الموقع من طرف الرئيس صبري الحو، المحامي بهيأة مكناس، فقد كشف في مقال الطعن أن القرار غير معلل: «الشيء الذي يجعل منه باطلا بقوة القانون بالنظر إلى موجبات القانون الذي يستوجب تسبيب القرارات الإدارية تحت طائلة عدم القبول».

وأضاف الحو، في نفس الوثيقة، «أن رفض طلب الملاحظة يتناقض مع غايات الدولة المعلنة في انتخابات شفافة ونزيهة، لعدم اتباع نفس الغاية في أسلوب انتقاء الملاحظين، الذي اتسم بإقصاء الهيات المستقلة، والتي توجست اللجنة منها خوفا من تقاريرها».

المحامي والناشط الأمازيغي اختار التصعيد عندما وصف قرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ«الانتقامي»، لكونه انتقد أداء رئيسه وأمينه العام، واتهم أداءهما بـ«الهزيل والضعيف ودون انتظارات المغاربة، لما أظهراه من إخفاق بين في كل الملفات، إذ لم ينجزا أي شيء للنهوض بحقوق الإنسان، بل إن تصريحاتهما تكشف عن نكوص في أداء المجلس بالرغم من إعادة الهيكلة وتغيير في الاسم والإدارة».

يأتي هذا عقب اللقاء الذي عقدته اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات يوم الجمعة 4 نونبر 2011 بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط اجتماعا صادقت خلاله على اللائحة النهائية للهيات الوطنية والأجنبية التي تم اعتمادها للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المزمع تنظيمها في 25 نونبر 2011 لاختيار أعضاء مجلس النواب.

واعتمدت اللجنة الهيات الوطنية التالية: النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الهيئة المغربية لحقوق الإنسان- التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، جمعية مبادرات حضرية (البرنامج التشاركي المغرب)، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، جمعية إبداعات نسائية، جمعية حركة التويزة فرع ابن جرير.

كما رفضت نفس اللجنة اعتماد جملة من الهيات، نظرا لعدم توفرها على الشروط المنصوص عليها في القانون المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات، علما أن اللجنة استبعدت الترشيحات الفردية، ولم تنظر إلا في الطلبات المقدمة من قبل الهيات كما ينص على ذلك القانون المشار إليه.

الشروق

نظم «مركز الشروق» سلسلة لقاءات تكوينية لفائدة 25 ملاحظا الذين تم اختيارهم لملاحظة الانتخابات

اعتماد «مركز الشروق» ضمن هيئات مراقبة الانتخابات

■ الشروق

صادقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات على عضوية «مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان» ضمن اللائحة النهائية للهيئات الوطنية والأجنبية التي تم اعتمادها للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المزمع تنظيمها في 25 نونبر 2011 لاختيار أعضاء مجلس النواب.

في السياق ذاته، نظم «مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان» سلسلة لقاءات تكوينية لفائدة المنتسبين إليه ومن بينهم الـ25 ملاحظا الذين تم اختيارهم لملاحظة الانتخابات من نشطاء حقوقيين وجامعيين مغاربة وعرب، وقد ترأس هذه اللقاءات التكوينية محمد أوجار وزير حقوق الإنسان السابق ورئيس مركز «الشروق». وعرفت هذه اللقاءات تقديم عروض حول التشريعات والقوانين الوطنية ومنهجية عمل الملاحظة المحايدة والمستقلة ومراحلها، أطرها أساتذة خبراء في مجالات المراقبة الانتخابية والقوانين ونشطاء حقوقيون.

كما عقدت في غضون الأسبوع الماضي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ندوة صحافية تطرقت لموضوع الملاحظة ومنهجيتها في التعامل مع الخروقات الانتخابية المتصلة بالاستحقاقات المقبلة، وتوعدت خلالها الرئيسة آمنة بوعياش المفسدين بالفضح والتشهير.

و للإشارة فقد اعتمدت اللجنة المختصة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الهيئات الوطنية ومن بينها النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان- التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، وجمعية مبادرات حضرية)البرنامج التشاركي المغربي(، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، وجمعية إبداعات نسائية، وجمعية حركة التويزة فرع ابن جرير. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية فقد تم منح الاعتماد لكل من المعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومجموعة الأبحاث الدولية للدراسات النائشة وعبر الإقليمية. كما رفضت اللجنة اعتماد جملة من الهيئات نظرا لعدم توفرها على الشروط المنصوص عليها في القانون المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات، علما أن اللجنة استبعدت الترشيحات الفردية ولم تنظر إلا في الطلبات المقدمة من قبل الهيئات كما ينص على ذلك القانون المشار إليه. ■

رفضت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اعتماد جملة من الهيئات نظرا لعدم توفرها على الشروط المنصوص عليها في القانون المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة.

Revue de presse

العربية

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية

مراقبون يعبّرون عن قلقهم من عودة الممارسات غير الديمقراطية في المغرب

الدار البيضاء - خديجة الفتحي

أعلن بعض المتحدثين من وفد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ختام زيارتهم للمغرب، عن قلقهم من احتمال تدني مشاركة المواطنين المغاربة في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك على غرار انتخابات 2007.

وحسب بلاغ صادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، توصلت "العربية نت "إلى نسخة منه، أشار الوفد إلى أن الحملة التي انطلقت يوم 12 نوفمبر الماضي لم تعرف حماساً بين الناخبين.

وأضاف أنه ورغم مخاوف من عودة بعض الممارسات غير الديمقراطية التي سادت في الماضي فإن الانتخابات الجارية يمكن أن تعيد الثقة إلى الجماهير بالعملية الديمقراطية وفي تأكيد شرعية البرلمان الجديد، خاصة بعد تبني البرلمان المغربي الحالي للقانون المحدد لشروط وظروف المراقبة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وبدعوة المنظمات الوطنية والدولية لمراقبة استحقاقات يوم 25 نوفمبر 2011 .

وعقد الوفد الذي ترأسه السيناتور التشيكي طوماس جيرسا وكان يتألف من السويسرية فرانسين جون – كالام، والاستوانية مارغوس هانسن، عدة لقاءات مع عدد من المسؤولين المغاربة وممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب غير الممثلة في البرلمان، ورحّب الوفد خلال زيارته للمغرب بتنوع وسائل الإعلام، متمنياً أن تكون تغطيتها متوازنة بغض النظر عن الحساسيات السياسية، كما طالبت هذه الجمعية التي منحت البرلمان المغربي، في 21 يونيو/حزيران الماضي، "وضع الشريك من أجل الديمقراطية"، السلطات المغربية بضمان حرية التعبير، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق المعايير الدولية، والعمل على الرفع من مشاركة الجماهير في هذه الاستحقاقات.

وستعمل هذه الجمعية التي قامت بملاحظة أكثر من 140 عملية انتخابية في كل أوروبا، على إرسال وفد آخر مكوّن من 20 عضواً في 25 نوفمبر الجاري، "وسيتوزع على كل أرجاء المغرب لملاحظة سير العملية الانتخابية في مكاتب التصويت ."

وفي هذا السياق، أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، في تصريح لـ"العربية نت"، أن اللجنة الخاصة باعتماد مراقبي الانتخابات والتي هو عضو بها، استعانت بأربعة آلاف مندوب مراقب، يمثلون 16 هيئة وطنية ودولية ستقوم بمعاينة الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع عبر مختلف ربوع التراب المغربي، معتبراً أن هذه التجربة الجديدة التي يعرفها المغرب ستضع انتخابات 25 نوفمبر الجاري تحت مجهر المراقبة المستقلة والمحايدة.

وقال الصبار إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي جهة شبه رسمية، ممثلة بـ240 مراقباً، تمثل 3% من مجموع الدوائر، مضافاً إليها 15% تتشكل من باقي المنظمات والهيئات التي تقوم بمراقبة العملية الانتخابية، وهذا رقم في نظره يتجاوب مع النسبة المثلى للتجارب الدولية. مشيراً إلى أن هذا النسيج يعمل في إطار تنسيق دائم مع الوزارات الحكومية المعنية، وهي: الداخلية، والاتصال، والعدل، والخارجية، بالإضافة إلى خمس منظمات مهتمة بمراقبة العملية الانتخابية .
وأعلن كمال الحبيب، منسق النسيج الجمعوي لمراقبة الانتخابات، في تصريح لـ"العربية نت"، أنه لا يمكنه إعطاء أي انطباع أو تقييم للحملة الانتخابية الجارية إلا بعد نهايتها تبعاً للقوانين المنظمة لعملية المراقبة والتتبع، مشيراً إلى أن النسيج الجمعوي الذي ينتمي إليه يعتمد على 800 مراقب، يشتغلون وفق جذاذات صيغت على ضوء التجارب الانتخابية السابقة، وترصد حالات العنف أو استعمال المال والإغراءات والأساليب غير الديمقراطية المتبعة في استمالة الناخبين.

وأوضح أن المراقبين يقومون ببعث تقارير كل يوم أو ثلاثة أيام عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، ويتم تحميلها في

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحاسوب، ولا يبثون إلا في الحالات العاجلة، ويتم إعداد تقرير نهائي على غرار باقي المنظمات بعد نهاية جميع المراحل الانتخابية، فتقدم تفاصيله إلى الرأي العام.

يُذكر أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تم اعتمادها لمراقبة العملية الانتخابية بالمغرب تتكون من شبكة الانتخابات في العالم العربي، ومنظمة جندر كنسير إنترناشينال، ومجموعة الأبحاث الدولية للدراسات الناشئة وعبر الإقليمية، فضلاً عن المعهد الوطني الديمقراطي (إن دي آي)، الذي أعلن في بلاغ له أن بعثته إلى المغرب، تروم التعبير عن اهتمام المجموعة الدولية ودعمها للحكامة الديمقراطية والانتخابات التعددية التنافسية بالمملكة المغربية، وإعداد تقرير محايد ومضبوط عن هذه العملية الانتخابية وعرضه على المغاربة والمجتمع الدولي .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

desmarocains.com

Législatives 2011 : des MRE s'insurgent contre le vote par procuration

November 14 | Posted by admin | Maroc, Monde Tags: 403-forbidden, forbidden, Maroc, Monde

4000 observateurs contre 3000 en 2007

Quelque 4.000 observateurs locaux et internationaux, représentant 16 instances, auront la mission de superviser les opérations de vote lors des Législatives anticipées du 25 novembre. Le Conseil national des droits de l'Homme, instance en charge de ce dossier, a annoncé, la semaine dernière, le détail des ONG qui auront ce «*privilège*». 12 parmi elles sont marocaines: le Tissu associatif d'observation des élections, le CNDH, le Centre des droits des gents, le Forum civil démocratique marocain, le Forum Alkarama pour les droits de l'Homme, l'Organisation marocaine des droits humains, l'Instance marocaine des droits de l'Homme, l'Alliance civique des jeunes pour la réforme, l'Association initiative urbaine, le Centre Chourouk pour la démocratie, l'information et les droits de l'Homme, la Fédération de la ligue démocratique des droits de la femme, l'Association créativité féminine et l'Association Touiza, section Benguérir.

Quatre ONG étrangères ont de même été sélectionnées : L'Institut national démocratique américain (National democratic institute), le Réseau des élections dans le monde arabe, l'Organisation Gender Concerns international et le Groupe de recherche international des études sur les espaces émergents et transrégionaux (The International Research Group for Transregional & Emerging Area Studies).

Rappelons que les Législatives du 7 septembre 2007 ont connu la présence de 3 000 observateurs représentant un réseau d'ONG marocaines avec le soutien financier de l'Union européenne pour suivre le scrutin. Quant aux étrangers, ils étaient au nombre de 52 et étaient issus de 24 pays.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

14 novembre 2011 Les Marocains Résidant ? l'Etranger (MRE) ont bien le droit de vote aux prochaines élections législatives du 25 novembre , mais uniquement par procuration. L'Etat justifie cette mesure par la complexité de l'opération de vote direct, alors que plusieurs associations de MRE dénoncent une atteinte ? leur droit personnel de vote consacré par la nouvelle constitution . Dans un communiqué rendu public par le Collectif des Marocains en Europe pour une Citoyenneté Effective Ici et L? -bas, cité par le quotidien Le Soir Echos, cette mesure viole même "la nature secrète du vote". Pour ce collectif, voter par procuration c'est "exclure les citoyens marocains de l'étranger du processus électoral", ce qui pourrait amener les MRE ? boycotter les élections en les mettant sous tutelle. Driss El Yazami, président du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), estime que le mode du vote par procuration utilisé par une centaine de pays ? travers le monde, est tout ? fait constitutionnel. L'adoption de cette mesure s'explique par la complexité de l'opération du vote direct, mais aussi par manque de moyens , affirme Driss El Yazami, également président du Conseil de la communauté marocaine ? l'étranger (CCME). Le vote par procuration jugé "discriminatoire et anticonstitutionnel" par certaines associations de MRE, qui se demandent pourquoi ils ont pu voter directement lors du référendum constitutionnel et ne pourront pas le faire le 25 novembre, est défendu par le CMCE arguant qu'un scrutin législatif suppose un découpage électoral précis, avec des circonscriptions, un corps électoral identifié… , contrairement ? un scrutin référendaire qui est caractérisé par la facilité de son organisation. Driss Ajbali, membre du CMCE affirme au Soir Echos, que l'unique raison qui pousse les autorités marocaines ? opter pour le vote par procuration est la difficulté d'organiser un scrutin législatif "eu égard ? la nature de l'immigration marocaine, qui a changé trois fois de volume et qui est caractérisée par un éclatement planétaire". Se référant ? la faible participation des MRE au référendum constitutionnel du premier juillet dernier malgré les moyens mis ? leur disposition, le CMCE s'interroge s'il est vraiment judicieux de mobiliser une logistique de taille, si le taux de participation au scrutin législatif est aussi faible que celui du référendum. Le Conseil semble oublier que les législatives de 2007 ont été marquées par le taux de participation très bas? : 37? %.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

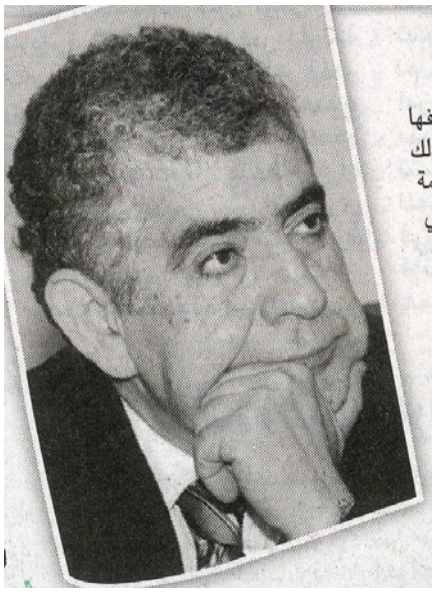

أسف لاستمرار أحكام الإعدام

عبرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عن بالغ أسفها لاستمرار المحاكم المغربية في النطق بأحكام الإعدام وذلك على إثر الحكم الصادر من طرف الغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف بسلا في حق عادل العثماني، المتهم الرئيسي في قضية تفجير مقهى أركانة بمدينة مراكش. وفي مقابل دعوة المنظمة إلى مراجعة أحكام الإعدام الصادرة في حق المحكومين بها وتحويلها إلى عقوبات بديلة إعمالا للمقتضى الدستوري الذي ينص على حماية الحق في الحياة، وتشديدها على ضرورة المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وأيضا على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي لا ينص على الحكم بالإعدام، في مقابل ذلك وجهت تحية إلى عائلات الضحايا التي طالبت باستبعاد النطق بالإعدام من الأحكام الصادرة في حق المتابعين في قضية تفجير أركانة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme